نشرة المعهد البولندي للشئون الدولية

رقم 105 (438)، 9 نوفمبـر 2012

السلفيون في مصر والعلاقات مع إسرائيل

أحمـد البقلـي

أسفرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير عن حصول التيار السلفي على حوالي 27% من مقاعد مجلس الشعب، وهو ماعدّه البعض مؤشرًا على حجم هذا التيار في الشارع السياسي واحتمالات تأثيره مستقبلاً على عملية اتخاذ القرار في مصر، الأمر الذي أثار قلق عدد من الدوائر الهامة في الداخل والخارج بشأن توجهات هذا التيار إزاء العلاقات مع إسرائيل واتفاقية السلام. وفي الاعتقاد أن هذا قلق مبالغ فيه في ظل تبني الأحزاب السلفية لمواقف معتدلة من قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي بغية حصولها على قبول سياسي من قبل جهات وطنية ودولية بما يسمح لها بممارسة أدوار هامة على صعيد صناعة القرار في مصر.

الأحزاب السلفية

يمكن اعتبار حزبي النور والبناء والتنمية أهم الأحزاب السلفية المتواجدة على الساحة حاليًا. كلا الحزبين يعتبر ذراعًا سياسيًا لتنظيم دعوي-ديني سابق على إنشاء الحزب المنبثق عنه. فحزب النور هو الذراع السياسي للدعوة السلفية التي بدأ نشاطها في سبعينات القرن الماضي، وتعرضت خلال فترة حكم الرئيس مبارك لموجات مختلفة من سطوة الأجهزة الأمنية تارة، وتقبل تلك الأجهزة لوجود الدعوة السلفية ونشاطها الدعوي تارة أخرى. وينحدر غالبية أعضاء الدعوة السلفية من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة الذين آثروا التمسك بقناعاتهم الدينية وممارسة نشاطاتهم الدعوية دون الدخول في صدام سياسي أو عسكري مع الدولة على غرار الإخوان المسلمين أو الجماعات الجهادية التكفيرية.

أما البناء والتنمية فهو الكيان الحزبي للجماعة الإسلامية، تلك الجماعة التي دخلت في صراع مسلح ضد الدولة في عقد الثمانينات، ثم تبنت بدءً من عام 1997 مبادرة لوقف العنف، أصدرت على إثرها مراجعات فقهية تراجعت فيها قيادات الجماعة عن مواقفها السابقة من الجهاد المسلح وتكفير الدولة.

وبالرغم من اتخاذ كلا التنظيمين مواقف مناهضة للدولة في بداياتهما، إلا أن لكليهما علاقات وطيدة تكونت مع أجهزة الدولة الأمنية. فقد استغلت تلك الأجهزة موقف الدعوة السلفية الرافض للعملية الانتخابية وشجعتها على استقطاب عدد من أبناء الطبقة الوسطى الذين تخوفت من ميلهم تجاه الإخوان المسلمين في فترة كان الإخوان خلالها يحققون انتصارات انتخابية في الجامعات والنقابات المهنية. وبالنسبة للجماعة الإسلامية، قد توطدت العلاقة بينها وبين الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي شهدت تعاونًا فيما بينهما لنشر المراجعات الفقهية لقيادات الجماعة بين أنصار الفكر الجهادي في مصر.

الموقف من إسرائيل

يتبين من خلال قراءة برنامج حزب النور أنه لا يرد فيه ذكر لإسرائيل، إلا أنه يؤكد على ضرورة احترام العهود والمواثيق وعدم زج البلاد في نزاعات تدمر ولا تعمر، بما يمكن أن يُفهم على أنه موقف من الحزب باحترام اتفاقية السلام مع إسرائيل ورفض الانسياق في صراع معها لا يحمد عقباه. والجدير بالملاحظة أن المتحدث الرسمي باسم الحزب أكد لوسائل الإعلام الإسرائيلية والمصرية في ديسمبر 2011 على احترام حزبه لاتفاقية السلام مع إسرائيل. وقد دلل هذا الموقف على قدرة الحزب على اتخاذ مواقف معتدلة تكسبه قبولاً لدى المؤسسة العسكرية—الحاكمة حينذاك—ولدى المجتمع الدولي الذي انتابه القلق من حصول الحزب على ما يقرب من ربع مقاعد البرلمان المصري. الأمر الذي يعني أن حزب النور آثر أن يتخذ موقفًا معينًا تجاه إسرائيل قد يفقده جزءً من تأييده الشعبي وذلك في مقابل أن يبدو كحزب سياسي يتأهب لتبوئ مكانة هامة في دوائر صنع القرار داخل الدولة المصرية.

أما بالنسبة لبرنامج حزب البناء والتنمية،فينص أيضًا على ضرورة الالتزام بالعهود والاتفاقات الدولية المبرمة باسم الدولة سابقا أو لاحقا، إلا أن مشروعية هذه الاتفاقات تتوقف، طبقًا لما جاء في البرنامج، على مدى توافقها مع مبادئ الدين. كما يجعل البرنامج من القضية الفلسطينية "قضية محورية"للسياسة الخارجية المصرية، كما يؤكد على ضرورة "التصدي لانتهاكات اليهود لحقوق الشعب الفلسطيني وحرمانهم من مقدرات بلدهم والاحتلال الغاشم لأرضهم". وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن حزب البناء والتنمية أكثر تشددًا في مسألة احترام معاهدة السلام والحفاظ على العلاقات بإسرائيل.

المواءمات السياسية والخطاب الشعبوى

أكدت مشاركة حزبي النور والبناء والتنمية في الانتخابات التشريعية تراجع قياداتهما عن مواقف قديمة تعارض فكرة المشاركة السياسية والانخراط في العملية الديمقراطية. وكان طبيعيًا أن يستتبع قرار المشاركة السياسية ذاك اتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً من قضايا تعد في صلب الأمن القومي المصري مثل العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، أو مسألة الاقتراض من الخارج. وتؤكد هذه التحولات النظريات التي تقضي بتلازم الممارسة الديمقراطية مع تقارب مواقف الأحزاب السياسية الرئيسية من القضايا الوطنية الهامة. ويعزز ذلك الرأي ما يلاحظ من قيام حزب النور السلفي، والذي أثبت قدرة أعلى من نظيره على حشد الأصوات، وأبدى رغبة أكبر في المشاركة في مؤسسات الدولة، باتخاذ مواقف أكثر ميلاً تجاه الثوابت الراسخة للدولة المصرية من موضوعات الأمن القومي التي تظل إلى حد كبير أسيرة أروقة المؤسسات العسكرية والأمنية.

بالرغم من ذلك، فقد راهن حزبي النور والبناء والتنمية على الحفاظ على خطوط فاصلة—تتماهى وتتحدد حسب الحاجة— ما بين الحزب ككيان سياسي يتفاعل مع حساسيات المجتمع الدولي والتيارات الليبرالية داخل مصر، والتنظيم الأم الذي يتخذ مواقف أكثر شعبوية تعزف على أوتار العاطفة وتنبذ المواءمات السياسية. ولهذا الاختلاف الوهوي بين الحزب والتنظيم عدة مثالب أهمها أنه يعمق شكوك المجتمع الدولي تجاه النوايا الحقيقية لقيادات الأحزاب السلفية، كما أنه سيؤدي على المدى البعيد إلى فقدان تلك الأحزاب لأرضية جماهيرية نتيجة الاستياء المتوقع لدى مؤيديهم من تباين مواقف القيادات الحزبية مع القيادات التنظيمية، وهو ما يعني أن تلك الأحزاب لن تتمكن على الأرجح من الاحتفاظ بهذا الفصل بين الحزب والتنظيم دون حدوث انقسامات جسيمة في صفوفها. والاعتقاد أنه في حالة استمرار العلاقات مع إسرائيل على وضعها دون حدوث ما يزيدها تعكيرًا فإن المواقف الحزبية ستغلب على المواقف الشعبوية للتنظيمات الأم، خاصة في حالة رغبة قيادات تلك الأحزاب في المشاركة الفعالة والانخراط الجاد في مؤسسات الدولة المختلفة بما في ذلك التشكيلات الحكومية القادمة.

الخاتمة

أظهرت الأحزاب السلفية قدرة على اتخاذ مواقف براجماتية منذ قرارها بالمشاركة في الحياة السياسية. والرأي أن هذه المواقف—المرتبط منها بقضايا ما زالت بعيدة عن سيطرة النخب السياسية— ستوغل في الاعتدال مع استمرار عملية التحول الديمقراطي في التجذّر وتكرار العملية الانتخابية بشكل

منتظم، وستتوقف درجة المواءمات السياسية التي ستتبناها الأحزاب السلفية على قدرتها على حشد الأصوات الانتخابية ومن ثم المشاركة في الحكومة، فكلما اقتربت هذه الأحزاب من احتمالات المشاركة في صنع القرار داخل الدولة كلما كان من الأرجح أنها ستتخذ مواقف من إسرائيل تقترب من تلك التي تتبناها المؤسسة العسكرية.

تأسيسًا على ذلك فعلى الدول الغربية التوقف عن المبالغة في قلقها من مواقف هذه الأحزاب السلفية إزاء إسرائيل، كما أن عليها التوقف عن انتقاد خلفياتها الأيديولوجية لما قد يؤدي إليه ذلك من تنامي المشاعر الشعبية العدائية ضد هذه الدول على اعتبار أنها تقف بصلادة ضد كل ما هو إسلامي. وفي المقابل، تبرز أهمية استمرار تواصل الدول الغربية مع قيادات هذه الأحزاب، والتركيز على التعرف على مواقفها من قضايا حقوق الإنسان التي تمارس فيها هذه الأحزاب قدرًا من التأثير، دون موضوعات الأمن القومي بمفهومه الضيق التي يظل تأثير التيار السلفي عليها ضعيفًا إلى حد كبير. وأخيرًا فثمة ضرورة للضغط على قيادات الأحزاب السفلية لتوضيح موقفهم بشكل مستمر من تصريحات قيادات التنظيمات الدعوية الدينية التي تربوا في كنفها، وذلك حتى تصل الكوادر السياسية لإدراكٍ بأنها تتحمل مسئولية المواقف التي تتبناها الزعامات الدينية والتي تتعارض في كثير من الأحيان مع ما تطلقه القيادات الحزبية من تصريحات بغرض الاستهلاك الإعلامي.